

حكايكا

التحكيم لحل المنازعات

نبيل الملاح

سأحدث في هذا المقال عن أحد المواضيع المهمة المتصلة بحل المنازعات المدنية والاقتصادية والتجارية، ألا وهو موضوع التحكيم باعتباره (قضاء خاصاً) ينشأ بشكل اتفاقي. صدر القانون رقم (٤) لعام ٢٠٠٨ متممناً الأحكام الناظمة للتحكيم كأسلوب اتفاقي قانوني لحل النزاعات التي تنشأ نتيجة علاقة قانونية معينة عقودية كانت أم غير عقودية، ونصت المادة (٤٩) على أن تصدر أحكام التحكيم مبرمة غير خاضعة لأي طريق من طرق الطعن وجواز رفع دعوى بطلان حكم التحكيم وفقاً لشروط وحالات محددة نص عليها القانون. لقد جاء هذا القانون ملتبساً لضرورة فرضها التطور الاقتصادي والتجاري من جهة وواقع القضاء من جهة أخرى وعدم قدرته على البت بالنزاعات القائمة بالسرعة المطلوبة، حيث تستغرق الدعوى المرفوعة عدة سنوات وفي كثير من الأحيان سنوات طويلة.

وتضمن هذا القانون الأحكام اليميرة لإنجاز التحكيم ببسر وسهولة، فأعطى طرفي التحكيم حرية تحديد القانون الذي يتوجب على هيئة التحكيم تطبيقه على موضوع النزاع، وعدم جواز عزل المحكم أو المحكمين إلا باتفاق جميع الخصوم، ومعاقبة كل من يعتدي على محكم خلال ممارسته التحكيم أو بسببها بالعقوبة التي يعاقب بها فيما لو كان الاعتداء على قاض، وحق طرفي التحكيم في الاتفاق على الإجراءات التي يتعين على هيئة التحكيم اتباعها وإخضاع هذه الإجراءات للقواعد النافذة في أي منقطة أو مركز دائم للتحكيم في سورية أو خارجها، وأن تجتمع في أي مكان تراه مناسباً للقيام بإجراء من إجراءات التحكيم، كسماع أطراف النزاع أو الشهود أو الخبراء أو الاطلاع على مستندات أو معاينة بضاعة أو أموال.

ونصت المادة ٥٢/ ٥٣ على أن أحكام المحكمين الصادرة وفق أحكام هذا القانون تتمتع بحجية الأمر المقضي به وتكون ملزمة وقابلة للتفتيش لثقتاً من قبل الأطراف أو بصفة إجبارية إذا رفض المحكوم عليه تنفيذها طوعاً بعد إكسابها صيغة التنفيذ.

كما تضمن هذا القانون الأحكام الناظمة لإحداث مراكز تحكيم دائمة تعمل وفقاً لأحكامه والأنظمة التي تضعها، وأن تتولى إدارة التفتيش القضائي في وزارة العدل تفتيش مراكز التحكيم ورفع تقارير سنوية بشأنها إلى وزير العدل. وفي ضوء هذه الأحكام، تم تأسيس عدد من مراكز التحكيم في مختلف المحافظات ضمن إطار التحكيم المؤسسي الذي انتشرت هيئاته ومراكزه الدائمة في جميع أنحاء العالم في أعقاب الحرب العالمية الأولى لفرض المنازعات وفقاً لقواعد وإجراءات موضوعة بشكل مسبق لآلية عمل هذه الهيئات والمراكز، ومن أهم المؤسسات التحكيمية في الوقت الراهن المحكمة الدولية للتحكيم بغرفة التجارة الدولية بباريس ومحكمة التحكيم الدولي في لندن والمركز الدولي لفرض المنازعات الناشئة عن الاستثمار بواشنطن.

إلا أن مراكز التحكيم المحدثة وفقاً للقانون / ٤ / لم تأخذ دورها بعد لأسباب تتعلق بعدم الإعلان والتسويق لهذه المراكز بشكل جيد، وعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعمها من قبل مؤسسات الدولة والسلطة القضائية، فما زال مجلس الدولة يحتكر التحكيم في جميع القضايا المتعلقة بمؤسسات الدولة وإدارتها، وما زال القضاء يحصر التحكيم بقضاته والمحامين المعنيين.

إن معظم قضايا التحكيم تتعلق بمنازعات تجارية بين أفراد وشركات، وهذا يتطلب اختيار المحكمين من القضاة الذين مارسوا العمل في المحاكم التجارية والخبراء الماليين الذين يتمتعون بالعلم والخبرة في الأمور المالية والتجارية والأعراف السائدة، مع الإشارة إلى أن الاستعانة بخبير حسابي لإجراء خبرة فنية في قضية تحكيم تجاري، لا يفي بالغرض. أحتّم بالقول: لا بد من دعم التحكيم باعتباره «قضاء خاصاً» لتخفيف العبء عن القضاء العادي والإداري وقضائهما، ودعم مراكز التحكيم التي تضمن سلامة التحكيم وإجراءاته ضمن إطار التحكيم المؤسسي.

باحث ووزير سابق

«الوطن» تتابع تطورات قضية المواد الغذائية في بردات الألبان

أصحاب المواد وعاملون في الألبان في الأمن الجنائي

لغز في تعطيل كاميرات المراقبة وتلاعب في القيود

محمود الصالح

مازالت كرة تلج قضية المواد الغذائية المخزنة في بردات شركة الألبان دمشق تكبر، وتظهر تطورات يومية وكشف المزيد من أبطال العملية، والمتورطين في جوانبها الفنية والقانونية. «الوطن» كانت أول من فتح هذا الملف وتابعت مجرياته ميدانياً، حتى الآن إتلاف ٥٨ طناً من لحوم الجاموس المجمدة المستوردة والمنتبهة الصلاحية، ومازالت هناك كميات أخرى من اللحوم داخل وحدات التبريد البالغ عددها ٦ وحدات والتي تتسع لآلاف الأطنان من المواد الغذائية هذه القضية تالت اهتمام الرأي العام في دمشق لأنها تتعلق بمسألة جدا مهمة هي غذاء المواطنين.

حتى الآن هناك إغلاق ٥ وحدات تبريد للتحرز على المواد الموجودة فيها وتضع مديرية الشؤون الصحية في محافظة دمشق يدها على الملف في جانبه الفني والصحي وهي الجهة التي قامت باكتشاف هذه المواد من خلال تتبعها مواد منتبهة الصلاحية قادتها إلى بردات شركة ألبان دمشق وكما فتح باب اكتشافت خلف أبواب أخرى كانت القضية الأصلية متعلقة باللحوم المستوردة المنتبهة الصلاحية لبتين بعد الدخول في التفاصيل أن هناك مواد غذائية غير ممكنة الإحصاء منتبهة الصلاحية والبعض منها غير قابلة للاستهلاك البشري.

الجانب القانوني أصبح بيد الأمن الجنائي الذي يحقق في الملف بعد أن قام بالقبض على عدد من أصحاب المواد وكذلك عدد من المتورطين من عمال شركة ألبان دمشق، إذ تشير المعلومات التي توصلت إليها



«الوطن» من مصادر خاصة أن الكميات التي أدخلت إلى البردات من مادة اللحوم المجمدة وفق الوثائق وكذلك وفق إيصالات تسديد أجورها للشركة لقاء التخزين هي ١٣ طناً فقط في حين تم إتلاف ٥٨ طناً من قبل الشؤون الصحية ومديرية تموين دمشق وكان قبلها قد تم إخراج كمية من هذه اللحوم قبل أن يتم اكتشافها ووضع الشمع الأحمر على الأبواب لا أحد يعرفها، ويبدو أنه بعد الإغلاق الأول تم فتح الأبواب بطريقة الخلع وإخراج كميات من المواد الغذائية المتحرز عليها لئلا لا أحد يستطيع تقدير كمياتها وربما التحقيقات الجنائية وعمليات الجرد التي تجري الآن في الشركة قد تحدد ذلك لكن الأكيد أنه لا أحد يعرف أين ذهبت الكميات من اللحوم والمواد الغذائية

مدير الشركة: لا نستطيع

تحديد الكميات إلا بعد

انتهاء الجرد والتحقيقات

هي التي ستثبت أو تنفي

إخراج المواد

وأكد المدير العام أن هناك ٤ من العاملين في الشركة هم قيد التحقيق في الأمن الجنائي وعن وجود كميات تالفة أو غير صالحة أو منتبهة الصلاحية، موضحاً أن ذلك مرهون بانتهاء التحقيقات وإجراء الجرد لأن وحدات التبريد ما زالت مختومة بالشمع الأحمر. باستثناء الوحدة التي يوجد فيها مواد للقطع العام. السؤال المهم اليوم: كم من الحالات المشابهة لهذه القضية اليوم سولت لأصحابها إفسادهم الفاسدة استغلال الأزمة والتلاعب في غذاء الناس؟ ألا يكفي الناس الاكتواء بنار الغلاء حتى تقدم لهم أطعمة فاسدة؟ هذه القضية تقترض من الجهات المعنية الإسراع في فتح جميع الملفات ذات العلاقة بغذاء الناس.

موسم زيتون «غير منتج» في اللاذقية

والتقديرات الأولية ٤٤ ألف طن

اللاذقية- عبير سمير محمود

شدد مدير الزراعة في محافظة اللاذقية منذ خريف على ضرورة مراقبة عمل معاصر الزيتون خلال الفترة المقبلة، مؤكداً أنه لن يتم التساهل مع أي معصرة مخالفة.

وأوضح خربك لـ«الوطن» أنه مع اقتراب افتتاح المعاصر، وجّه بمراقبة عملها من حيث تصريف مياه الجفت خلال موسم العمل، مضيفاً أن هذا العام ستكون الرقابة مشددة وسيتم إغلاق أي معصرة تثبت مخالفتها للشروط البيئية.

ولفت خربك إلى ضغط عدد من المخالفات فيما يخص عمليات بيع بعض أصناف الزيتون الأجنبية في عدد من المشاتل، مبيّناً أنه تم تشكيل ضابطة خاصة بالمشاتل لمراقبة عملها، وخلال الفترة الماضية تم ضبط بعض الأصناف التي تسببت بدخول أمراض عديدة على محصول الزيتون.

وأشار خربك إلى عمليات توزيع أدوية مكافحة ذبابة الزيتون بشكل مجاني على المزارعين، وفق حملة المكافحة الشاملة التي أطلقتها دائرة الوقاية في مديرية الزراعة واستفاد منها ٥١٢٢ مزارعاً حتى منتصف آب الماضي، وبلغت المساحة المكافحة ٣٣٢٠٤ دونماً، خلال الفترة نفسها.

وحول تقديرات مديرية الزراعة لإنتاج الزيتون، قال رئيس دائرة الزيتون في المديرية عمران إبراهيم لـ«الوطن»: إن التقديرات الأولية لموسم الزيتون الحالي نحو ٤٤ ألف طن. لافتاً إلى أن الموسم الحالي «معاوم» غير منتج.



وأوضح إبراهيم أن الموسم في العام الماضي كان منتجاً «موسم حمل»، على حين أن الموسم الحالي موسم راحة بالنسبة للأشجار بشكل عام ولا يعد موسماً لحمل الزيتون، مشيراً إلى أن مواسم الزيتون تكون منتجة بشكل وفير في عام، وفي العام الذي يليه يكون المحصول أقل وفرة عن سابقه. وأشار رئيس دائرة الزيتون إلى أن الظروف الجوية أثرت بشكل سلبي في المحصول، موضحاً أنه ومع قلة إنتاجية المحصول جاءت الظروف الجوية لتزيد من تساقط الثمار ما أدى لإنتاج أقل بنحو ٢٠ بالمئة عن العام الماضي الذي سجل في الفترة ذاتها خلال الموسم السابق تقديرات أولية وصلت إلى ١٩٦ ألف طن.

نقص أطباء في ريف دير الزور

ومشفى واحد لكل العمليات

الجراحية في المحافظة

عبد المنعم مسعود

اشتكى مواطنون في ريف محافظة دير الزور من ضعف الخدمات الطبية وعدم وجود أطباء في المراكز الصحية مطالبين بإعادة تأهيل المشافي في الريف لكي يتمكنوا من متابعة علاج مرضاهم وعلاج الحالات الصحية الطارئة. وقال مدير صحة دير الزور عبد نجم العبيد في رده على الشكوى إن عدد الأطباء في محافظة دير الزور وصل إلى ٦٠ طبيبياً، مبيّناً أن الحاجة الفعلية للمحافظة تتجاوز ١٦٠ طبيباً حتى تتمكن المديرية من تأمين تغطية صحية أفضل للمرضى وخصوصاً أن المحافظة تمتد لمسافة ١٠٠ كيلومتر شرقي مركز المحافظة و٧٠ كيلومتراً غربياً. ووفقاً لمدير الصحة فإن حصة الريف من هؤلاء الأطباء لا تتجاوز عدد أصابع اليد كاشفاً أن أي عملية جراحية لأي مريض في ريف المحافظة تحتاج إلى حضور المريض إلى مدينة دير الزور وفي بعض الأحيان سفره إلى العاصمة.

وأكد العبيد أن جميع العمليات الجراحية في المحافظة يتم إجراؤها في مشفى الأسد بدير الزور مبيّناً أن بقية مشافي المدينة لم يتم تأهيلها بعد، إضافة إلى مشافي الريف لافتاً إلى أن المشفى الوطني بمدينة الميادين لم يعد إلى العمل بعد لكي يتم تزويده بالكوادر الطبية. ووفقاً للعبيد فإن نقصاً في بعض أنواع الأدوية يجري تداركه ليبي احتياجات المرضى، موضحاً أنه من غير المعقول تأمين جميع أنواع الأدوية لكل المرضى، كاشفاً عن أن عملية تزويد المحافظة بالأدوية عن طريق العاصمة قد عادت إلى وضعها الطبيعي عن طريق البر. ودعا العبيد الكوادر الطبية من أبناء المحافظة للعودة إليها من أجل المساهمة في تعزيز التغطية الصحية للأهالي.

السوريات يفضلن القيصرية

الكردي لـ«الوطن»: ٢٠ حالة «عقم» يومياً.. ٢٠ عملية استئصال رحم أسبوعياً ونسبة الأورام مرتفعة.. والإجهاض ممنوع

فادي بك الشريف

كشف مدير عام مستشفى التوليد وأمراض النساء الجامعي بدمشق الدكتور بشار الكردي في حديث لـ«الوطن» عن وجود ازدياد ملحوظ في عدد عمليات الولادات القيصرية والطبيعية في المستشفى وذلك خلال ٨ أشهر من هذا العام، مبيّناً وجود فيولت كبيرة جداً في عدد الحالات وصلت إلى ٤٧٠٠ ولادة قيصرية، و٤١٥٢ ولادة طبيعية، بزيادة ١٠٠٠ ولادة خلال ذات الفترة مقارنة مع العام الماضي. ولفت الكردي إلى أن السبب يعود للوضع الاقتصادي لعدد من المواطنين ممن يلجؤون إلى المشفى الجامعي الحكومي، في ظل ارتفاع الأجور والأسعار بشكل مضاعف جداً في المشافي الخاصة، علماً أنه يتم قبول جميع الحالات المرضية والتعامل معها، ناهيك عن وضع المستشفى الجيد وأعمال التأهيل والتوسعة والكوادر النوعية والذي ينعكس إيجاباً على صعيد نجاح العمليات ونسبة الوفيات.

وقال مدير عام المستشفى: إن معظم الحالات لديها استجابات لإجراء عملية قيصرية، وخاصة أن عدداً كبيراً من النساء يفضلن الولادة القيصرية على الطبيعية، مضيفاً: «برأيي» الولادة الطبيعية أفضل من القيصرية على صعيد المشاكل التي تحدث عند الولادة، وحدوث بعض الاختلاطات الناتجة من وجود نوع من الإهمال في الإطار العام. وقال الكردي: للمرة الأولى في القطر نسبة وفيات الأمهات قدرت بـ«صفر»، بالمئة ألف مقارنة مع ١٦ بالمئة ألف، العام



الماضي، كما أن وفيات الأطفال انخفضت بشكل ملحوظ هذا العام ووصلت إلى ٢ بالألف هذا العام مقارنة مع ١٥ بالألف خلال ٢٠١٧. ولفت الكردي إلى أن أسعار مستشفى التوليد لا تكاد تذكر أمام الأجور التي يتم تقاضيها في القطاع الخاص، مبيّناً أن أجرة الولادة القيصرية في مشفى التوليد تقدر بـ٩٠٠ آلاف ليرة مقارنة مع أكثر من ١٠٠ ألف ليرة سورية في المشفى

الخاص، كما أن أجرة الولادة الطبيعية ٥٠٠ ليرة مقارنة مع ٧٠ ألف ليرة في الخاص، واستئصال رحم بـ١٥ ألف ليرة سورية مقارنة مع ٢٠٠ ألف في الخارج، مضيفاً: نحن أفضل من المشافي الخاصة من جميع النواحي وأجهزة الإيكو والتخدير، منوها بوجود ضغط كبير على المستشفى. وقال: هناك ما لا يقل عن ٣ حالات ورمية في مشفى التوليد يومياً في عرق الرحم، مبيّناً أن نسبة الأورام مرتفعة جداً،

الأوضاع الاقتصادية

وراء لجوء النساء

للولادة في المشفى

الحكومي

كما إن عدد عمليات استئصال الرحم لا تقل عن ٣٠ عملية أسبوعياً، ناهيك عن حالات الاستئصال في عملية الولادة. وبين الكردي أنه لا يقل عن ٢٠ حالة «عقم» في مستشفى التوليد وذلك بنتيجة الصور والتحاليل والفحوصات اللازمة.

كما أشار إلى اعتماد الاستئصال عن طريق التنظير، وسط وجود جهاز تنظير حصلت عليه المشفى كمنحة من إحدى

المنظمات السويسرية، علماً أن الجهاز متطور ولا يوجد منه في القطر، ويكلف ما لا يقل عن ١٥٠ مليون ليرة سورية. ولفي الكردي إلى افتتاح قسم الأطفال للقبولات الخارجية، مؤكداً أن المستشفى يضم ٢٣ حاضنة و٤ مناضف، وهناك قسم للإسعاف والحاضن والحوامل والرحمية والتشريح المرضى والمخبر والأشعة والتصديلية والعيادات والعيادات الخارجية، مؤكداً أنه وسطياً يوجد ٢٠ حالة يومياً بكل ما يرتبط بالحالات السريعة.

وأكد الكردي أن الإجهاض ممنوع متعاً باتاً في مستشفى التوليد، مبيّناً أن هناك نساء يطلبن إجراء إجهاض ولكن المشفى يرفض ذلك، ولكن بعض النساء تصل المستشفى في حالة تزييف، ويقوم المستشفى بتقديم جميع الإجراءات الإسعافية اللازمة.

ونوه الكردي بوجود كادر متميز في المستشفى، في ظل وجود فائض في العدد على صعيد وجود ٢٥٠ ممرضة، و١٧٥ طبيبياً وعضو هيئة تدريسية وطلاب دراسات عليا، مبيّناً أن نسبة التسرب قليلة جداً وتقدر بـ٢ بالمئة خلال الأزمة.

وبين الكردي إحداث جناح جديد للعناية المشددة يدخل الخدمة قريباً، ويضم مناضف وأسرة خاصة، وسط وجود دعم من وزارة التعليم العالي لإجراء أعمال التحديث والتوسعة في المشفى.

ولفت إلى إحداث مكتبة متخصصة لطلاب الدراسات العليا للاطلاع على الأبحاث العلمية والاستفادة منها من الناحية الدراسية.